



## حركة الاستيراد

في حزيران 2016، تراجعت قيمة الواردات السلعية إلى 1533 مليون دولار مقابل 1629 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1690 مليون دولار في حزيران 2015. أمّا في النصف الأول من العام 2016، فقد ازدادت قيمة الواردات السلعية بنسبة 7,0% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة أكبر بلغت 20,1%.

وتوزّعت الواردات السلعية في فترة كانون الثاني- حزيران 2016 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكّلت حصّتها 22,4% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (11,1%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (9,9%)، ثمّ معدّات النقل (9,0%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,3%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في النصف الأول من العام 2016، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 10,8% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها إيطاليا (7,6%)، ثمّ الولايات المتّحدة الأميركيّة (7,1%)، فألمانيا (6,0%)، فهولندا (5,3%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في النصف الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	الواردات السلعية (مليون دولار)
7,0+	9394	8782	10280	10793	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

## حركة التصدير

في حزيران 2016، بلغت قيمة الصادرات السلعية 274 مليون دولار، مقابل 237 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و281 مليون دولار في حزيران 2015. وتراجعت الصادرات السلعية بنسبة 11,1% في النصف الأول من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

وتوزّعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- حزيران 2016 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 22,0% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (16,8%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (13,1%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (10,7%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (9,3%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في النصف الأول من العام 2016، نذكر: جنوب افريقيا التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 15,9% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها المملكة العربية السعودية (10,6%) فالإمارات العربية المتحدة (9,1%)، ثمّ سورية (6,2%)، فالعراق (6,1%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في النصف الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	الصادرات السلعية (مليون دولار)
11,1-	1381	1553	1658	2311	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

## الحسابات الخارجية

- في حزيران 2016، تراجع عجز الميزان التجاري إلى 1259 مليون دولار مقابل عجز قدره 1392 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز قيمته 1409 ملايين دولار في حزيران 2015. غير أنّ عجز الميزان التجاري ارتفع إلى 8013 مليون دولار في النصف الأول من العام 2016 مقابل عجز بقيمة 7229 مليوناً في الفترة ذاتها من العام 2015.

- في حزيران 2016، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بسيطاً نسبياً بقيمة 13 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 862 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 794 مليون دولار في حزيران 2015. وفي النصف الأول من العام 2016، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية بحوالي 1774 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 1319 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2015.

## قطاع البناء

- في حزيران 2016، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 1079 ألف متر مربع (م) مقابل 973 ألف م<sup>2</sup> في الشهر الذي سبق و1089 ألف م<sup>2</sup> في حزيران 2015. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد سجّلت ارتفاعاً نسبته 7,5% في النصف الأول من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في النصف الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013
7,5+	6409	5960	7345	6336

مساحات البناء الإجمالية (ألف م<sup>2</sup>)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في حزيران 2016، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري 67,5 مليار ليرة مقابل 60,1 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و70,4 ملياراً في حزيران 2015. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 5,8% في النصف الأول من العام 2016 مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام 2015.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 487 ألف طن في أيار 2016 مقابل 497 ألف طن في الشهر الذي سبقه و483 ألف طن في أيار 2015. وارتفعت كمّيات الإسمنت المسلّمة بنسبة 14,5% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

## قطاع النقل الجوي

في حزيران 2016، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5708 رحلات، وعدد الركاب القادمين 330897 شخصاً والمغادرين 241493 شخصاً والعابرين 71 شخصاً. وعلى صعيد حركة

الشحن عبر المطار في الشهر السادس من العام 2016، بلغ حجم البضائع المفرغة 4249 طناً مقابل 4703 أطنان للبضائع المشحونة.

وفي النصف الأول من العام 2016، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، ارتفعت كل من حركة القادمين بنسبة 7,3% وحركة المغادرين بنسبة 3,1% وعدد الرحلات بنسبة 6,1%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 4,9%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في النصف الأول من العامين 2015 و2016

التغير، %	2016	2015	
6,1+	32732	30837	حركة الطائرات (عدد)
	34,5	36,1	منها: حصّة الميديل ايست، %
7,3+	1661010	1548170	حركة القادمين (عدد)
	37,3	39,1	منها: حصّة الميديل ايست، %
3,1+	1605328	1557144	حركة المغادرين (عدد)
	36,7	38,8	منها: حصّة الميديل ايست، %
11,4-	6242	7044	حركة العابرين (عدد)
4,9-	43201	45439	حركة شحن البضائع (طن)
	29,0	30,7	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

### حركة مرفأ بيروت

في حزيران 2016، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 167 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 694750 طناً والمشحونة 80653 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 24276 مستوعباً. وفي النصف الأول من العام 2016 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، ارتفع كل من عدد البواخر بنسبة 23,5% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 14,5% وحجم البضائع المشحونة بنسبة 1,5% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 9,4%.

### بورصة بيروت

في حزيران 2016، تباطأت حركة بورصة بيروت، وبلغ عدد الأسهم المتداولة 2859053 سهماً قيمتها الإجمالية 22,4 مليون دولار مقابل تداول 4411792 سهماً قيمتها الإجمالية 32,6 مليون دولار في الشهر الذي سبق (5436086 سهماً بقيمة 49,9 مليون دولار في حزيران 2015). وبقيت قيمة الرسملة السوقية شبه مستقرّة وبلغت 11035 مليون دولار مقابل 11056 مليوناً (11560 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي حزيران 2016، استحوذ القطاع المصرفي على حوالي 87,9% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 12,1% لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" و 0,1% للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في النصف الأول من العامين 2015 و2016، يتبين الآتي:

- انخفاض بسيط في عدد الأسهم المتداولة من 44,8 مليون سهم إلى 44,3 مليوناً.
- ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة من 350,3 مليون دولار إلى 393,5 مليوناً.

### ثانياً- المالية العامة

في نيسان 2016، بلغ العجز العام الإجمالي 290 مليار ليرة مقابل عجز بقيمة 1075 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 651 مليار ليرة في نيسان 2015). وتبين أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الثلث الأول من العامين 2015 و2016 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 4735 مليار ليرة إلى 5012 ملياراً، أي بمقدار 277 مليار ليرة وبنسبة 5,9%. فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية (+160 مليار ليرة) ومقبوضات الخزينة (+109 مليارات ليرة) والإيرادات غير الضريبية (+8 مليارات ليرة).

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أعلى، من 6987 مليار ليرة إلى 7474 ملياراً، أي بقيمة 487 مليار ليرة وبنسبة 7%. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام بقيمة 126 مليار ليرة (من 2108 مليارات ليرة إلى 2234 ملياراً) وارتفاع النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 361 مليار ليرة (من 4879 مليار ليرة إلى 5240 ملياراً)، منها 392 مليار ليرة زيادة في النفقات على حساب موازنات سابقة، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة 266 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 2252 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2015 إلى 2462 ملياراً في الثلث الأول من العام 2016 وارتفعت نسبته من 32,2% من مجموع المدفوعات إلى 32,9% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً قيمته 228 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2016 مقابل عجز أدنى بقيمة 144 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2016.

ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المدفوعات الإجمالية في حين بقيت شبه مستقرة قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الثلث الأول من العامين 2015 و2016.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام		
الثلث الأول 2016	الثلث الأول 2015	
29,9	30,2	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
44,6	44,5	خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

### سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران 2016، ارتفعت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180

شهوراً) إلى 65280 مليار ليرة مقابل 62930 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و64112 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 2350 مليار ليرة في شهر حزيران بمفرده لتتدنى قيمة الزيادة إلى 1168 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2016. وكانت وزارة المالية أصدرت في حزيران 2016، بالإضافة إلى السندات ما دون الخمس سنوات، سندات من فئتي 7 سنوات (بقيمة 303 مليارات ليرة) و10 سنوات (بقيمة 1502 مليار). ويجدر التذكير بأنه في شهر أيار، نفذت وزارة المالية، ضمن القوانين المتاحة وفي إطار التنسيق المتبادل بين وزارة المالية ومصرف لبنان، عملية استبدال سندات خزينة بالليرة اللبنانية بسندات بالدولار الأميركي (Eurobond) بقيمة ملياري دولار لصالح مصرف لبنان.

**جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة السنوية)**

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهوراً	شهوراً	شهوراً	شهوراً	شهوراً	شهوراً	شهوراً	شهوراً	شهوراً	اشهر	أشهر	
ك 2015 1	100,00	-	5,26	12,49	3,09	18,87	20,39	31,12	6,64	1,28	0,74	0,11
أيار 2016	100,00	0,34	4,89	13,71	2,91	20,96	21,53	25,63	6,58	2,85	0,48	0,11
حزيران 2016	100,00	0,33	4,71	15,51	2,81	20,67	21,43	24,68	6,37	2,91	0,43	0,14

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يتبين من الجدول أعلاه أن حصة السندات من فئة 7 سنوات وما فوق شكّلت 44% من مجموع المحفظة في نهاية حزيران 2016، وأن حصة السندات من فئة 3 سنوات لا تزال تسجّل انخفاضاً تدريجياً بحيث بلغت 24,7% في نهاية الشهر المذكور.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة: من 63492 مليار ليرة في نهاية أيار إلى 66135 ملياراً في نهاية حزيران 2016 (+2643 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالاتي:

**جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)**

حزيران 2016	أيار 2016	ك أول 2015	
26608	28592	29738	المصارف
%40,2	%45,0	%46,0	الحصة من المجموع
28560	24036	23907	مصرف لبنان
%43,2	%37,9	%37,0	الحصة من المجموع
557	557	562	المؤسسات المالية
%0,8	%0,9	%0,9	الحصة من المجموع
8574	8409	8461	المؤسسات العامة
%13,0	%13,2	%13,1	الحصة من المجموع
1836	1898	1986	الجمهور
%2,8	%3,0	%3,1	الحصة من المجموع
<b>66135</b>	<b>63492</b>	<b>64654</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

يتبيّن من الجدول أعلاه انخفاض حصة المصارف من 45% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في نهاية أيار إلى 40,2% في نهاية حزيران 2016 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان من 37,9% إلى 43,2%، فيما بقيت حصة القطاع غير المصرفي شبه مستقرّة (16,6% في نهاية حزيران 2016).

### سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية حزيران 2016، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 26766 مليون دولار مقابل 26842 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و 24916 مليون دولار في نهاية العام 2015. وفي نهاية حزيران 2016، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز 19782 مليون دولار (أي ما نسبته 73,9% من مجموع المحفظة) مقابل ما يوازي 18279 مليون دولار (أي ما نسبته 68,1% من المجموع) و 17645 مليون دولار (أي ما نسبته 70,8% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2015.

### الدين العام

في نهاية حزيران 2016، بلغ الدين العام الإجمالي 109878 مليار ليرة (أي ما يعادل 72,9 مليار دولار) مقابل 107771 مليار ليرة (ما يوازي 71,5 مليار دولار) في نهاية الشهر الذي سبق و 106014 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة 2107 مليارات ليرة في شهر واحد لتصبح قيمة الزيادة 3864 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2016 (مقابل زيادة قدرها 3707 مليارات ليرة في النصف الأول من العام 2015).

ونتح ارتفاع الدين العام الإجمالي بين نهاية كانون الأول 2015 ونهاية حزيران 2016 من ارتفاع كلّ من الدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 2783 مليار ليرة (1846 مليون دولار) والدين المحرّر بالليرة اللبنانية بقيمة 1081 مليار ليرة.

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 95170 مليار ليرة في نهاية حزيران 2016، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 2,6% قياساً على نهاية العام 2015.

وفي نهاية حزيران 2016، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 66276 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 60,3% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 43602 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 39,7% من الدين العام الإجمالي. يُذكر أن مصرف لبنان استبدل في أيار الماضي سندات من محفظته بالليرة بحوالي 3000 مليار ليرة إلى سندات بالعملة الأجنبية.

وفي ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت في نهاية حزيران 2016 حصة كلّ من المصارف إلى 40,4% والقطاع غير المصرفي إلى 16,5% فيما ارتفعت حصة مصرف لبنان إلى 43,1%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرّر بالليرة اللبنانية  
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

حزيران 2016	أيار 2016	ك أول 2015	
40,4	44,9	45,8	المصارف في لبنان
43,1	38,1	37,3	مصرف لبنان
16,5	17,0	16,9	القطاع غير المصرفي
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية  
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

حزيران 2016	أيار 2016	ك أول 2015	
3,5	3,5	3,8	الحكومات
0,2	0,2	0,2	قروض باريس-2
3,6	3,6	3,7	المؤسسات المتعدّدة الأطراف
92,5	92,6	92,0	سندات يوروبونديز
0,2	0,2	0,3	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

### ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية حزيران 2016، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 286961 مليار ليرة (ما يوازي 190,4 مليار دولار)، مقابل 284356 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و280379 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (271477 مليار ليرة في نهاية حزيران 2015). وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 2,3% في النصف الأول من العام 2016 مقابل ارتفاعه بنسبة قريبة بلغت 2,5% في الفترة ذاتها من العام 2015.

### المطلوبات

#### الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية حزيران 2016، ارتفعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 238467 مليار ليرة (ما يوازي 158,2 مليار دولار) وشكّلت 83,1% من إجمالي المطلوبات مقابل 237590 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و233589 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (228822 مليار ليرة في نهاية حزيران 2015). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 2,1% في النصف الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 2,8% في الفترة ذاتها من العام 2015.



وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 64,86% في نهاية حزيران 2016 مقابل 64,79% في نهاية الشهر الذي سبقه و64,88% في نهاية العام 2015 (65,08% في نهاية حزيران 2015).  
- في نهاية حزيران 2016، ارتفعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 184647 مليار ليرة وشكّلت 64,3% من إجمالي المطلوبات، مقابل 183706 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و180489 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (176232 مليار ليرة في نهاية حزيران 2015). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 2,3% في النصف الأول من العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة قريبة بلغت 2,4% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 2,3% في النصف الأول من العام 2016، كما ازدادت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بالنسبة ذاتها (+2,3%). وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم 59,24% في نهاية حزيران 2016 مقابل 59,17% في نهاية الشهر الذي سبقه و59,23% في نهاية العام 2015 (59,26% في نهاية حزيران 2015).

وفي نهاية حزيران 2016، ارتفعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 32171 مليون دولار مقابل 32026 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و31858 مليون دولار في نهاية العام 2015 (31677 مليون دولار في نهاية حزيران 2015). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 1,0% فقط في النصف الأول من العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 4,5% في الفترة ذاتها من العام 2015.

#### ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية حزيران 2016، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 6207 ملايين دولار مقابل 6165 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6543 مليون دولار في نهاية العام 2015 (6334 مليون دولار في نهاية حزيران 2015).

#### الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية حزيران 2016، ارتفعت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل 26223 مليار ليرة (17,4 مليار دولار) مقابل 25948 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و25131 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (24855 مليار ليرة في نهاية حزيران 2015)، وشكّلت 9,1% من إجمالي الميزانية المجمّعة و31,1% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصّة بنسبة 4,3% في النصف الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 4,8% في الفترة ذاتها من العام 2015.

## الموجودات

### ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية حزيران 2016، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 113444 مليار ليرة مقابل 110018 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و106329 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (101200 مليار ليرة في نهاية حزيران 2015). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 6,7% في النصف الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 5,7% في الفترة ذاتها من العام 2015.

### التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية حزيران 2016، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 74550 مليار ليرة أو ما يعادل 49453 مليون دولار، مقابل 49067 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و48045 مليون دولار في نهاية العام 2015 (46292 مليون دولار في نهاية حزيران 2015). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد ازدادت بنسبة 2,9% في النصف الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 2,0% في الفترة ذاتها من العام 2015.

### التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية حزيران 2016، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 56463 مليار ليرة، مقابل 56622 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و56984 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (57204 مليارات ليرة في نهاية حزيران 2015). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 0,9% في النصف الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,6% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 3742 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2016 لتبلغ 26641 مليار ليرة في نهاية حزيران 2016، في حين ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 3221 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 29822 مليار ليرة.

### الموجودات الخارجية

في نهاية حزيران 2016، تراجعت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى حوالي 22253 مليون دولار مقابل 23077 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و23794 مليون دولار في نهاية العام 2015 (23048 مليون دولار في نهاية حزيران 2015). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 6,5% في النصف الأول من العام 2016، مقابل تراجعها بنسبة 4,7% في الفترة ذاتها من العام 2015.

## رابعاً- الوضع النقدي

### الكتلة النقدية

في نهاية حزيران 2016، ارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية إلى ما يوازي 190520 مليار ليرة، مقابل 189424 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و186360 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (181558 مليار ليرة في نهاية حزيران 2015). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 2,2% في النصف الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة قريبة بلغت 2,3% في الفترة ذاتها من العام 2015. من جهة أخرى، بلغ معدّل دورة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) 57,87% في نهاية حزيران 2016 مقابل 57,84% في نهاية أيار 2016 و57,81% في نهاية العام 2015 (57,99% في نهاية حزيران 2015). وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 4160 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2016 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 749 مليار ليرة (ما يعادل 497 مليون دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 3467 مليار ليرة (2300 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً، مقابل تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 2719 مليار ليرة (ما يعادل 1803 ملايين دولار).

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 6089 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجّلة "سلباً" بقيمة 3604 مليارات ليرة.

- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 2149 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع كلّ من التسليفات بالليرة بما مقداره 996 مليار ليرة، والتسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 1154 مليار ليرة (حوالي 766 مليون دولار).

- تراجع البنود الأخرى الصافية بقيمة 1224 مليار ليرة.

وفي النصف الأول من العام 2016، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 2,8%، كما ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 2,1%.

1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

## معدلات الفوائد

### معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران 2016، بقيت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّة إذ بلغت 6,96% مقابل 6,95% في نهاية الشهر الذي سبق (6,94% في نهاية العام 2015). فيما ارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 1283 يوماً (5,52 سنوات) مقابل 1232 يوماً (3,38 سنوات) و1222 يوماً (3,35 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. ويمكن تفسير ذلك بإصدار سندات خزينة بالليرة من فئتي 7 (303 مليارات ليرة) و10 سنوات (1502 مليار ليرة) في شهر حزيران 2016، من جهة، وبكون الاكتتابات بالسندات من الفئات الأخرى (1598 مليار ليرة) تجاوزت استحقاقات هذه الفئات (1053 مليار ليرة)، من جهة ثانية. واستقرّت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدّرة دورياً خلال شهر حزيران 2016 لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، و6,74% لفئة الخمس سنوات. وبلغت الفائدة الفعلية 7,08% على السندات من فئة 7 سنوات و7,46% على السندات من فئة 10 سنوات.

### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية حزيران 2016، بلغت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) 6,41% مقابل 6,40% في نهاية الشهر الذي سبق (6,44% في نهاية كانون الأول 2015)، فيما انخفض متوسط عمر المحفظة إلى 6,52 سنوات مقابل 6,57 سنوات (6,09 سنوات) في نهاية التواريخ الثلاثة على التوالي. ولم يُسجّل تغيير كبير في محفظة سندات اليوروبندز باستثناء استحقاق بما يقارب 133 مليون دولار تعود إلى مؤتمر باريس 2. يجدر التذكير بأنه في شهر أيار الماضي، تمّ إصدار سندات بقيمة مليارٍي دولار من خلال عملية استبدال سندات خزينة بالليرة بالقيمة ذاتها لصالح مصرف لبنان. وقد توزّعت السندات الجديدة المُصدّرة كالآتي: 500 مليون دولار أميركي استحقاق 2022 بعائد 6,25%، 500 مليون دولار أميركي استحقاق 2023 بعائد 6,40% ومليار دولار أميركي استحقاق 2029 بعائد 6,85%.

## الفوائد المصرفية على الليرة

في حزيران 2016، انخفض قليلاً متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى 5,56% مقابل 5,58% في الشهر الذي سبق (5,51% في حزيران 2015). أما متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة فانخفض بمقدار 22 نقطة أساس في حزيران إلى 8,31% مقابل 8,53% في أيار الماضي.

وفي حزيران 2016، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 3,80% مقابل 3,01% في الشهر الذي سبق (3,27% في حزيران 2015)، علماً أنه وصل إلى 9% لعدد من العمليات.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة السنوية (%)

حزيران 2016	أيار 2016	حزيران 2015	
5,56	5,58	5,51	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
*8,31	*8,53	7,12	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,80	3,01	3,27	المتوسّط المتّقلّ للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

\*بموجب التعميم الوسيط رقم 389 ويتم احتسابه قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الاحتياطي الإلزامي.

### الفوائد المصرفية على الدولار

في حزيران 2016، ارتفع قليلاً المتوسّط المتّقلّ للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى 3,31% من 3,26% في الشهر الذي سبق (3,16% في حزيران 2015)، فيما انخفض المتوسّط المتّقلّ للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار من 7,29% في أيار إلى 7,20% في حزيران 2016. وفي حزيران 2016، استقرّ متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر على 0,65% شأنه في الشهر الذي سبق (0,28% في حزيران 2015).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة السنوية (%)

حزيران 2016	أيار 2016	حزيران 2015	
3,31	3,26	3,16	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,20	7,29	7,03	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
0,65	0,65	0,28	متوسّط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

### سوق القطع

في حزيران 2016، أقلّ متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 22 يوماً في الشهر السادس من العام 2016.

على صعيد آخر، ارتفعت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 32026 مليون دولار في نهاية أيار إلى 33197 مليوناً في نهاية حزيران 2016. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ارتفعت بقيمة 2559 مليون دولار في النصف الأول من العام الجاري مقابل ارتفاعها بمقدار 1708 ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

## مؤشر أسعار الاستهلاك

في حزيران 2016، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 0,62% قياساً على الشهر الذي سبق، وارتفع بنسبة 1,54% قياساً على كانون الأول 2015. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2015، يكون قد ارتفع بنسبة 0,67%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,67% في حزيران 2016 قياساً على الشهر الذي سبق، وارتفع بحوالي 0,36% قياساً على كانون الأول 2015 فيما انخفض بمقدار 3,3% عند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2015.

